المؤشر السعري
6193.82
بتغير قدره
-47.6
0.76%

العمومية غير العادية لـ VIVA تقر استمرار عملها

وافقت الجمعية العمومية غير العادية المؤجلة لشركة الاتصالات الكويتية (VIVA) على استمرارية عملها، وذلك بعد ان بحثت العمومية النظر في مستقبل الشركة خلال المرحلة المقبلة نظرا لتحقيق الشركة خسائر تجاوزت 75٪ من رأسمالها الأمر الذي دعا وزارة التجارة والصناعة إلى الدعوة لعقد عمومية غير عادية تطبيقا للمادة 171 من قانون الشركات.

● محمود فاروق

عمومية الشركة وافقت على توزيع 30٪ نقداً .. وفوضت مجلس الإدارة باتخاذ كل الإجراءات اللازمة لإدراج أسهم الشركة في أي من الأسواق المالية

السلطان: 2011 .. عام التحول لـ «أجيليتي» بقاعدة أصول بلغت 1,4 مليار دينار

طارق السلطان مترئسا الجمعية العمومية لشركة أجيليتي

صافي النقد بلغ 57 مليون دينار وإيرادات الشركة بلغت 1,3 مليار دينار العام الماضي

الشركة تتمتع بميزانية عامة جيدة وديون قليلة ويبلغ التدفق النقدي الحر 22 مليون دينار

تم بيع غالبية المركبات المملوكة في الشرق الأوسط وإخلاء المساحات التخزينية لعملاء القطاع التجاري

قال رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب في شركة أجيليتي للمخازن العمومية طارق السلطان ان قاعدة أصول الشركة بلغت 1,4 مليار دينار خلال العام الماضي وبلغ صافي النقد حوالي 57 مليون دينار في حين بلغت إيرادات الشركة 1,3 مليار دينار مقارنة بـ 1,6 مليار دينار خلال عام 2010 أي بانخفاض قدره 17٪، مشيرا الى أن الشركة حققت أرباحا تشغيلية بواقع 19 مليون دينار وحققت الشركة صافي أرباح بقيمة 27 مليون دينار بواقع 26,94 فلسا للسهم.

وأوضح السلطان خلال الجمعية العمومية العادية للشركة التي انعقدت أمس بنسبة حضور بلغت 66,86٪ ان الشركة تتمتع بميزانية عامة جيدة وديون قليلة، حيث يبلغ التدفق النقدي الحر 22 مليون دينار، مشيرا الى ان 2011 كان عام تحول بالنسبة للشركة كونها السنة الأولى التي تعمل فيها من دون الأعمال الحكومية والدفاع حيث أمضينا هذا العام بتركيز كامل على تقوية أعمالنا الأساسية أي القطاع التجاري.

وبين السلطان أن الشركة أعادت تنظيم بعض من مواردها حيث قامت ببيع غالبية مركباتها المملوكة في الشرق الأوسط وإخلاء المساحات التخزينية لعملاء القطاع التجاري، بالإضافة إلى إعادة هيكلة أعمالها وإدارة التكاليف واستخدام التكنولوجيات الحديثة لتحسين الإنتاجية، كما منحت مجموعة شركات البنية التحتية الشركة القدرة على التطرق لقطاعات مربحة في السوق وقد شهدت بالفعل نموا مطردا على مدار الأعوام الماضية.

صفقات ناجحة

وأشار السلطان الى ان أجيليتي حققت عددا من الصفقات الناجحة ومنها دمج عمليات أجيليتي قطر مع شركة الخليج للمخازن محققة بذلك مكاسب بقيمة 8,2 ملايين دينار والدخول في شراكة مع «فرانس تليكوم» وتحويل دين الشركة في كورك إلى حقوق مساهمين حيث تمتلك أجيليتي اليوم 24٪ ملكية غير مباشرة في شركة كورك وقرضا بقيمة 100 مليون دولار بعائد سنوي بقيمة 12٪.

كما نمت أرباح الشركة بنسبة 8٪ خلال 2011 على الرغم من تراجع الإيرادات، إلا أنه وبعد استبعاد الخدمات الحكومية والدفاع، نجد أن الإيرادات قد حققت زيادة بنسبة 3,2٪ في الأعمال التجارية و18٪ في مجموعة البنية التحتية، كما استطاعت الشركة خفض المصاريف التشغيلية بنسبة 15٪ عن عام 2010 وتحويل رأس المال العامل إلى نقد وهذا يعكس الالتزام المستمر بالانضباط المالي.

وقال سلطان «لقد أصبحت شركة أجيليتي مختلفة اليوم عن ماهيتنا منذ عام مضى ونعتبر عام 2011 الأساس المالي الذي سنقيس عليه أداءنا المستقبلي، وبما أننا بذلنا مجهودا ضخما لإعادة هيكلة الشركة خلال العامين الماضيين، فإنه من المتوقع أن تحصد الشركة مكاسب قوية بدءا من عام 2012 وما بعده».

الخدمات اللوجيستية

وحول الخدمات اللوجيستية العالمية المتكاملة قال السلطان ان الاعمال الأساسية في أجيليتي تتمحور حول الخدمات اللوجيستية المقدمة للقطاع التجاري والتي تقوم بها مجموعة الخدمات اللوجيستية العالمية المتكاملة GIL، وقد بلغت إيرادات الخدمات اللوجيستية العالمية المتكاملة خلال العام 1,2 مليار دينار بانخفاض نسبته 1,4٪ مقارنة بعام 2010، غير أنه إذا استثنينا الإيرادات من العقود الحكومية والأنشطة المستبعدة نجد أن إيرادات الخدمات اللوجيستية العالمية المتكاملة قد نمت بنسبة 3,2٪ عن الفترة نفسها من عام 2010 وذلك رغم تراجع أحجام التجارة خلال الربعين الأخيرين من العام.

وذكر ان موقع أجيليتي الريادي في الأسواق الناشئة كان المساهم الأكبر في إيرادات الشركة، كما تجلى ذلك في نمو جيد لإيرادات منطقة آسيا والمحيط الهادي ويتضمن ذلك عددا من الأمثلة المشرفة منها افتتاح مستودع جديد بسيول بكوريا الجنوبية ووضع حجر الأساس لمرفق لوجيستي متقدم في ميلاكا بماليزيا وتوسيع شبكة الشحن العابرة للحدود من قيتنام وكمبوديا وماليزيا وسنغافورة ولاوس وتايلند إلى الصين.

وبيّن أن أجيليتي استثمرت في تقوية علاقاتها مع العملاء حيث وقعت عددا من العقود المهمة خلال عام 2011 منها عقد جديد مع شركة هنكل لتصبح الشريك الحصري لتقديم الخدمات اللوجيستية لمشروعها العملاق المعروف باسم «مشروع التنين» في الصين، كما قامت أجيليتي ونوكيا بإطلاق مبادرة لوجيستية هدفها التقليل من التكاليف وانبعاثات ثاني أكسيد الكربون في الجو من خلال عمليات دمج الشحنات في مرحلة الترانزيت.

كما دخلت الشركة في شراكة مع شميدت هيلبرون لتقديم حلول نقل المواد الكيماوية الجافة لأحد المصنعين في الشرق الأوسط.

وقال السلطان ان مجموعة شركات البنية التحتية ساهمت بـ 156,7 مليون دينار في إيرادات المجموعة خلال عام 2011 بزيادة نسبتها 18٪ عن عام 2010 بعد استبعاد الأعمال الحكومية، ويعد القطاع العقاري بأجيليتي مساهما مهما لإيرادات الشركة، إلا أن شركات أخرى مثل ناشيونال لخدمات الطيران «ناس»قد أظهرت أيضا نموا صحيا على مدار السنوات الماضية وستقوم أجيليتي باتخاذ بعض الإجراءات التي من شأنها تعزيز إمكانات هذه الشركات.

وأضاف السلطان: «لقد التزمت أجيليتي بثقافتها المجتمعية برد الجميل لموظفينا ومجتمعاتنا والعالم الذي نعيش فيه، ولقد أصدرت الشركة في عام 2011 التقرير الأول للمسؤولية الاجتماعية باستخدام الأطر المنهجية التي وضعتها الأمم المتحدة لمثل هذه التقارير، ونما برنامج الشركة اللوجيستي للطوارئ، الذي يقوم بمساعدة وكالات الإغاثة في الحصول على مواد الإغاثة ونقلها إلى مواقع الكوارث الطبيعية، بشكل كبير منذ إطلاقه في عام 2006، وقد استجابت أجيليتي لأكثر من 22 كارثة طبيعية خلال السنوات الخمس الماضية في بلدان مثل ميانمار وهايتي وباكستان واندونيسيا والفلبين والهند ولبنان وغيرها».

وذكر أن برنامج أجيليتي التطوعي الذي يركز أولوياته على مجالات التعليم والشباب والصحة نما بصورة متميزة، حيث قامت الشركة بتنفيذ أكثر من 550 مشروعا في 60 دولة حول العالم تضمنت مشاريع بناء مدارس ابتدائية في كمبوديا ومدرسة أخرى في منطقة ريفية باندونيسيا، بالإضافة إلى تدريب 8000 طالبة بالمرحلة الثانوية في الفلبين ودعم دار للمسنين وجمعية للسرطان في لبنان وتوصيل أكثر من 4000 عبوة من المؤن الغذائية عبر الأردن ونقل كرات قدم إلى أوغندا لوضع ابتسامة على أوجه الأطفال وتدريب الشباب في الكويت من خلال مؤسسة إنجاز.

واختتم السلطان قائلا: «على الرغم من التغييرات التي طرأت على شركتنا خلال العامين الماضيين، إلا أننا نستمر في كوننا شركة قوية ومستقرة ماديا، فلدينا ميزانية عامة قوية مع ما يزيد على 1,4 مليار دينار من الأصول و0,9 مليار دينار من حقوق المساهمين، ولدينا شبكة عالمية ومكانة رائدة في الأسواق الناشئة الآخذة في النمو، ويزيد على ذلك، يعمل لدينا 22 ألف موظف وهم ملتزمون بإنجاح الشركة على المدى الطويل، وعلى الرغم من أن عام 2012 من المتوقع أن يكون عاما مليئا بالتحديات الاقتصادية على المستوى العالمي، إلا أننا ملتزمون بدفع الشركة إلى الأمام».

الجمعية العمومية

هذا وقد وافقت الجمعية العمومية العادية للشركة على جميع بنود جدول الأعمال حيث صادقت على التقرير السنوي لمجلس الإدارة وتقرير مراقبي الحسابات للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2011، ووافقت الجمعية العمومية على توصية مجلس الإدارة بتوزيع أرباح نقدية بواقع 30٪ أي بواقع 30 فلسا لكل سهم.

ووافقت الجمعية العمومية أيضا على تفويض مجلس الإدارة باتخاذ جميع الإجراءات بإدراج أسهم الشركة في أي من الأسواق المالية، وصادقت الجمعية العمومية على تفويض مجلس الادارة بشراء او بيع أسهم خزانة بما لا يزيد على 10٪ من أسهم الشركة لمدة 18 شهرا طبقا لأحكام القانون رقم 86/132 والقرارات الوزارية الصادرة بهذا الشأن.

وأقرت الجمعية العمومية تفويض مجلس الإدارة بإصدار سندات طويلة الأجل ووضع الشروط والضوابط واستكمال الإجراءات القانونية لذلك بعد أخذ موافقة الجهات المختصة.

● أحمد مغربي

الشركة تلتزم بالشفافية

قال السلطان في رده على أحد المساهمين حول تطورات القضية مع الحكومة الأميركية المتعلقة بعقود الجيش الأميركي ان الشركة تلتزم بالشفافية في الإعلان عن كل جديد يخص القضية سواء سلبيا أو إيجابيا إلى سوق الكويت للأوراق المالية.

3 ملاحظات من وزارة التجارة

قال رئيس قسم الجمعيات العمومية في وزارة التجارة والصناعة بدر الشمري خلال الجمعية العمومية العادية لشركة أجيليتي ان هناك 3 ملاحظات على الشركة أولها التأخر في تقديم البيانات المالية وثانيها تملك «أجيليتي» لشركة تابعة بنسبة 100٪ وهو ما يعتبر مخالفة للنظام الأساسي للشركة وثالثها مخالفة للبند 29 في البيانات المالية المجمعة.

شبكة أجيليتي العالمية

توجد عمليات شركة أجيليتي في أكثر من 100 دولة حول العالم من خلال 550 مكتبا وتمثيل قوي في اهم الأسواق الناشئة ويعمل لدى الشركة أكثر من 22 ألف موظف، وتعتبر أجيليتي من ضمن أفضل 10 شركات لوجيستية على المستوى العالمي، ولدى الشركة قدرات متخصصة في مجال الخدمات اللوجيستية للمشاريع والكيماويات والوقود والمعارض والفعاليات.

من خلال اقتناص الفرص التشغيلية.. وعموميتها وافقت على عدم توزيع أرباح

المطوع: «المدينة للتمويل» حافظت على مستوى توسعاتها

خالد المطوع وممدوح الشربيني خلال عمومية الشركة

الشربيني: سددنا خلال السنوات الـ 3 الماضية معظم الديون قصيرة الأجل التي عليها خدمة دين مرتفعة

قال رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب في شركة المدينة للتمويل والاستثمار خالد المطوع ان الالتزام بالخطة المعتمدة من قبل مجلس الإدارة ساهم بشكل كبير في تجاوز الشركة تداعيات الأزمة المالية العالمية التي انعكست على جميع القطاعات والأسواق، لافتا إلى أن الشركة أنجزت الكثير من المهام التي تندرج ضمن خطتها الإستراتيجية خلال الفترة الماضية بل وحافظت على مستوى توسعاتها عبر اقتناص الفرص التشغيلية.

وأوضح المطوع في تصريح صحافي على هامش الجمعية العمومية التي انعقدت أمس أن ما قامت به الشركة من إعادة هيكلة لمديونياتها خلال الفترة الماضية خاصة في ظل الأزمة يهدف إلى حماية حقوق المساهمين، إذ تعد الشركة من الكيانات المليئة لما لديها من أصول واستثمارات جيدة كانت لها انعكاساتها على وضعها المالي.

وأشار الى أن خسائر المدينة خلال العام 2011 بلغت 2,551,773 دينارا، كما تكبدت في العام الماضي 2010 خسائر قدرها 8,242,883 دينارا، لافتا إلى أن الجزء الأكبر من هذا التطور الملحوظ الذي شهدته نتائج أعمال الشركة يعود إلى ما قامت به الشركة من إبرام لاتفاقية تسوية على مستوى الدفعات المقدمة لشراء عقارات قيد التطوير، إذ تمت التسوية مقابل الحصول على عقارات بلغت قيمتها العادلة 11 مليون دينار، إذ نتج عن هذه المعاملة رد مخصصات بمبلغ 9,4 ملايين دينار سبق أن جنبتها الشركة لهذا الغرض.

ومن ناحية أخرى، قال الرئيس التنفيذي ممدوح الشربيني ان الشركة أتمت حزمة من الانجازات خلال الفترة الماضية ومنها التخارج من بعض الاستثمارات ومن ثم تخفيض مطلوباتها، لاسيما على مستوى الوكالات الدائنة مما أثر في انخفاض أعبائها التمويلية.

وكشف الشربيني النقاب عن إعادة تنظيم وترشيد الالتزامات المالية للشركة، موضحا في الوقت نفسه ان الشركة قامت خلال السنوات الـ 3 السابقة بسداد معظم الديون قصيرة الأجل التي يوجد عليها خدمة دين مرتفعة خاصة للمؤسسات المالية سواء أكانت شركات استثمار أم صناديق الاستثمار، موضحا ان اجمالي الديون التي تم سدادها منذ ما قبل الأزمة المالية لتلك الجهات بلغ حوالي 49,7 مليون دينار.

وفي كلمته التي تضمنها التقرير السنوي أوضح رئيس مجلس الإدارة خالد المطوع ان شركة المدينة للتمويل والاستثمار قامت برفع إيرادات عقود الخدمات بنسبة 60,5٪ حيث بلغت في 2011 ما قدره 1,5 مليون دينار بعد أن كانت تتجاوز المليون دينار في 2010، مشيرا الى ارتفاع قيمة الاستثمارات العقارية في الشركة بنسبة 26,2٪ لتصل إلى 64,2 مليون دينار في 2011 بعد أن كانت 50,9 مليون دينار في 2010.

وبين أن الشركة قامت بتخفيض مصاريفها الأخرى وتكاليف الموظفين بنسبة 14٪ لتصل إلى 1,9 مليون دينار بعد أن كانت 2,2 مليون دينار، مؤكدا أن المدينة تسعى بشكل حثيث حسب خطتها الاستراتيجية لتحسين أدائها وتطوير أعمالها وتوسعها والدخول في فرص استثمارية جديدة لتحقيق الأرباح لمساهميها، وذلك لكونها أكثر مرونة وقدرة على تحمل الأوضاع المالية الجديدة للاقتصاد العالمي، فلديها تنوع واضح في استثماراتها من حيث القطاعات ومن حيث التوزيع الجغرافي مما يعيد توزيع مخاطر الاستثمار.

واضاف: «لقد امتثلت الشركة لكل القوانين واللوائح المعمول بها لدى الجهات الرقابية إذ حافظت على تقديم بياناتها الدورية للجهات المعنية خلال الجدول الزمني المحدد من قبلها، وذلك لحماية حقوق المساهمين ولعدم الإضرار بالأطراف التي لها مصالح مع الشركة».

وأشار المطوع الى ان شركة المدينة للتمويل والاستثمار قامت بزيادة نسبة ملكيتها في شركة صرح المدينة العقارية من نسبة 50٪ إلى نسبة 84,12٪ عن طريق إصدار أسهم زيادة رأسمال في شركة المدينة للتمويل والاستثمار بسعر 198 فلسا للسهم، مؤكدا ان ذلك أدى إلى زيادة قاعدة رأس المال للشركة وحجم الأصول وتركيبة حقوق الملكية من خلال تحويل جزء كبير من حقوق الأقلية إلى رأسمال الشركة وعلاوة الإصدار وقد بلغت قيمة ذلك 9,886,413 دينارا.

وكانت لذلك آثار كبيرة في المحافظة على حقوق الملكية للمساهمين والتي بلغت 64 مليون دينار وإجمالي أصول الشركة 144 مليون دينار، وقد بلغ صافي القيمة الدفترية للشركة كما في 31 ديسمبر 2011 قيمة 167 فلسا للسهم، ويدل هذا على قدرة الشركة على المحافظة على أصولها وعلى رأسمالها برغم الأزمة المالية العالمية وذلك بفضل رؤيتها الحصيفة وتنوع محفظة أصول الشركة.

وكانت الجمعية العمومية قد اعتمدت جميع بنود جدول الأعمال بما فيها تقريرا مجلس الإدارة ومدققي الحسابات، كما وافقت على توصية مجلس الإدارة بعدم توزيع أرباح عن السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2011، كما وافقت على إطفاء الخسائر المتراكمة للشركة والبالغة 11,593,304 دنانير وذلك من خلال إطفاء مبلغ 6,916,778 دينار من رصيد الاحتياطي الاختياري والاحتياطي الإجباري، و4,676,526 دينارا من علاوة الإصدار.

● شريف حمدي

المواد الغذائية ارتفعت بنسبة 6,3٪

ارتفاع التضخم بالكويت بمعدل 3,3٪ على أساس سنوي في أبريل الماضي

الأرقام القياسية لأسعار المستهلك حسب أقسام الإنفاق الرئيسية مقارنة مارس 2012 مع إبريل 2012

اقسام الانفاق الرئيسية	مارس 2012	ابريل 2012	معدل التضخم ٪
الرقم القياسي العام	152,6	151,7	ـ0,6٪
المواد الغذائية	190,8	185,9	ـ2,6٪
المشروبات والتبغ	171,1	170,8	ـ0,2٪
الكساء وملبوسات القدم	162,5	161,7	ـ0,5٪
خدمات المسكن	151,1	151,1	0,0٪
سلع وخدمات منزلية	140,8	140,7	ـ0,1٪
النقل والمواصلات	117,6	117,8	0,2٪
الخدمات التعليمية والصحية	164,4	164,4	0,0٪
سلع وخدمات أخرى	145,4	145,4	0,0٪

سنة الاساس 2000 = 100

أظهرت بيانات الإدارة المركزية للإحصاء ارتفاع التضخم في الكويت بمعدل 3,3٪ في ابريل الماضي مقارنة بالشهر نفسه من عام2011 حيث ارتفع الرقم القياسي السنوي من 146,9 نقطة حينها الى 151,7 نقطة. وقالت الإدارة في نشرتها الشهرية عن الأرقام القياسية لأسعار المستهلكين عن ابريل الماضي الصادرة امس وخصت بها «كونا» ان الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك في ابريل الماضي انخفض بنسبة 0,6٪ مقارنة بشهر مارس الماضي نتيجة لانخفاض بعض الأسعار المؤثرة على الإنفاق السلعي والخدمي الاستهلاكي. وأضافت ان مجموعة المواد الغذائية ارتفعت في ابريل الماضي بنسبة 6,3٪ مقارنة بالفترة المماثلة من العام الماضي وشهدت المجموعة انخفاضا في 5 من مجموعاتها الفرعية وارتفاعا في مجموعتين واستقرارا لمجموعة واحدة.

وأوضحت ان مجموعة اللحوم والدجاج والأسماك انخفضت بنسبة 4٪ وانخفضت مجموعة منتجات الألبان بنسبة 2,1٪ في حين كان الانخفاض في مجموعة الشاي والقهوة بنسبة 0,8٪. وأشارت الى انخفاض مجموعة الفواكه والخضراوات بنسبة 4,8٪ وأسعار مجموعة مواد غذائية اخرى بنسبة 0,1٪ وارتفاع اسعار مجموعة الزيوت والدهون بنسبة 0,4٪ وأسعار مجموعة السكر ومنتجاته بنسبة 1,5٪ في حين استقرت اسعار مجموعة الحبوب والخبز عند الأرقام المسجلة في شهر مارس الماضي. وذكرت النشرة ان اسعار مجموعة الكساء و(ملبوسات القدم) سجلت ارتفاعا بنسبة 4,4٪ في ابريل الماضي مقارنة بابريل من عام 2011 في حين ارتفعت اسعار مجموعة الخدمات التعليمية والصحية في ابريل الماضي بنسبة 2,9٪. وقالت النشرة الشهرية للإحصاء ان معدل اسعار مجموعة سلع وخدمات اخرى ارتفع بنسبة 2,3٪ على أساس سنوي، كما ارتفعت اسعار مجموعة المشروبات والتبغ بنسبة 6,4٪ وجاء الارتفاع في مجموعة النقل والمواصلات بنسبة 2,8٪ في ابريل الماضي مقارنة بابريل من عام 2011 فيما جاء الارتفاع في اسعار مجموعة سلع وخدمات منزلية بنسبة 2,2٪. وبمقارنة معدل التضخم في ابريل بمارس الماضيين (على اساس شهري) أظهرت النشرة أن اسعار مجموعة المواد الغذائية انخفضت بنسبة 2,6٪ وانخفضت اسعار مجموعة الكساء و(ملبوسات القدم) بنسبة 0,5٪ في ابريل مقارنة بمارس الماضيين في حين شهدت مجموعة سلع وخدمات اخرى استقرارا على مدى الشهرين الماضيين واستقرت اسعار مجموعة الخدمات التعليمية والصحية عند مستواها المسجل في مارس الماضي.